



المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
PALESTINE DEPOSIT INSURANCE CORPORATION

تعميم رقم (2) لسنة 2017
إلى السادة أعضاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع المحترمين
التاريخ: الاثنين، 30 تشرين أول، 2017

الموضوع: بيانات الودائع والمودين والاحتياطي الإلزامي لدى سلطة النقد الفلسطينية

بالإشارة الى الموضوع أعلاه، والى التعميم رقم (1) لسنة 2015 الصادر عن المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بتاريخ 2015/06/28، يرجى من كافة الأعضاء تزويد المؤسسة بالبيانات المالية وفق صيغتها الجديدة المرفقة، وبشكل شهري وبحد أقصى يوم العمل السابع من الشهر الذي يلي الشهر المحتسب عنه، وذلك عبر البريد الإلكتروني الخاص بالمؤسسة info@pdic.ps اعتباراً من بيانات شهر تشرين الأول من العام 2017، وذلك عن طريق احتساب متوسط الرصيد الشهري للودائع، ولنفس عملة الودائع لكل من الدولار والدينار والشيفل وباقي العملات يتم تقييمها بعملة الدولار، مع مراعات ما يلي:

1- مطابقة متوسط الرصيد الشهري لإجمالي ودائع العملاء وإجمالي الودائع الخاضعة وغير الخاضعة للقانون، مضاف إليهم الفوائد المستحقة غير المقبوضة على تلك الودائع، مع تفاصيل الاحتساب للرسوم والتي يتم تزويد المؤسسة بها بشكل ربع سنوي، وذلك لأغراض الدقة في احتساب الرسوم الشهرية.

2- مطابقة متوسط إجمالي ودائع العملاء الشهري بموجب كشف الاحتياطي الإلزامي المرسل الى سلطة النقد الفلسطينية، مع متوسط إجمالي ودائع العملاء الشهري مطروح منها الفوائد المستحقة غير المقبوضة (البند رقم 12000.000) بموجب التعميم بصيغته الجديدة.

3- لأغراض مطابقة الودائع غير المشمولة بالضمان، على المصارف الأعضاء تزويد المؤسسة بكشف شهري بجميع الودائع غير المشمولة بالضمان مضاف إليها الفوائد المستحقة غير المقبوضة، وتصنيف البنك لها وفق احكام المادة (24) من القرار بقانون رقم (7) لسنة 2013 (شركات تأمين، شركات وساطة، سلطة وطنية، ذوي صلة، الخ)، اعتباراً من بيانات شهر تشرين الأول من العام 2017، على البريد الإلكتروني الموضح أعلاه.

4- لأغراض التصنيف الصحيح للودائع غير المشمولة بالضمان، على المصارف الاعضاء وقبل القيام بفتح او تصنيف حسابات جديد على انها غير مشمولة بالضمان، اشعار المؤسسة بذلك بموجب مراسلات خطية ومعززة قانونية تضي عليها صفة الودائع غير المشمولة بالضمان، والحصول على موافقة المؤسسة الخطية على التصنيف.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

مرفق: CD، الشروحات

نسخة: دائرة الرقابة والتفتيش / سلطة النقد الفلسطينية

المدير العام
زاهر الهموز